وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 21 يونيو 2023

أخبار الطاقة

برعاية «الطاقة».. «شل» توقِّع اتفاقية لافتتاح محطات وقود بالسعودية

سبق

تحت رعاية وزارة الطاقة، وقَّعت شركة شل العالمية «Shell»، اليوم، مع مجموعة أسياد القابضة، اتفاقية لافتتاح محطات وقود تحمل العلامة التجارية الخاصة بـشركة شـل في المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع افتتاح أولى محطات الوقود في الربع الرابع من هذا العام 2023م، في مدينة الرياض.

وتأتي هذه الاتفاقية ثمرة لمساعي اللجنة التنفيذية الدائمة لمراكز الخدمة ومحطات الوقود برئاسة وزارة الطاقة وعضوية كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة النقل والخدمات اللوجستية، ووزارة السياحة، ووزارة الإعلام، ووزارة التجارة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الرامية لتطوير قطاع مراكز الخدمة ومحطات الوقود، من خلال دخول أكبر الشركات العالمية للمشاركة في هذا القطاع بتطوير سياسات وبرامج وخطط تحولٍ تنموية عالية الكفاءة تُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وكانت وزارة الطاقة وقَّعت اتفاقية تعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، هذا العام؛ وذلك لتمكين المستثمرين من الحصول على حق الامتياز التجاري من المنشآت المؤهلة؛ بهدف تحسين مستوى المنافسة، وتحقيق مستهدفات الوزارة؛ لضمان أمن وموثوقية الإمدادات وتحسين هيكلة القطاع.

النفط يتراجع وسط عدم اليقين بشأن النمو في الصين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت أسعار النفط العالمية أكثر من دولار أمس الاثنين، متراجعة عن مكاسب الأسبوع الماضي، حيث طغت الأسئلة المتعلقة باقتصاد الصين على تخفيضات إنتاج أوبك + والتراجع السابع على التوالي في عدد منصات النفط والغاز العاملة في الولايات المتحدة.

ونزل خام برنت 78 سنتا أو 1 بالمئة ليتم تداوله عند 75.83 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0655 بتوقيت غرينتش بعد أن هبط بما يصل إلى 1.27 دولار إلى 75.34 دولارا. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 76 سنتا أو 1.1 بالمئة إلى 71.02 دولارا بعد أن هبط 1.15 دولار إلى 70.63 دولارا. وفي الأسبوع الماضي، حقق برنت مكاسب بنسبة 2.4 ٪ وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 2.3 ٪.

وقالت تينا تينغ، المحللة في سي ام سي ماركيت: «ربما تسببت حالة عدم اليقين الاقتصادي في الصين في عمليات البيع بعد انتعاش استمر يومين في أسواق النفط قبل قرار بنك الشعب الصيني بشأن أسعار الفائدة الرئيسة للقروض هذا الأسبوع».

وخفّض عدد من البنوك الكبرى توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين لعام 2023 بعد أن أظهرت بيانات مايو الأسبوع الماضي أن التعافي بعد كوفيد في ثاني أكبر اقتصاد في العالم يتعثر.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يقوم بنك الشعب الصيني بخفض أسعار الفائدة الرئيسة للقروض يوم الثلاثاء، بعد خفض مماثل في قروض السياسة متوسطة الأجل الأسبوع الماضي لدعم الانتعاش الاقتصادي الهش.

وقالت مصادر إن الصين ستقدم المزيد من الدعم التحفيزي لاقتصادها المتباطئ هذا العام، لكن المخاوف بشأن الديون وهروب رأس المال ستبقي الإجراءات التي تستهدف دعم ضعف الطلب في القطاعين الاستهلاكي والخاص.

ومع ذلك، ارتفعت إنتاجية المصافي الصينية في مايو إلى ثاني أعلى إجمالي لها على الإطلاق، مما ساعد على تعزيز مكاسب الأسبوع الماضي، وخفضت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع السابع على التوالي للمرة الأولى منذ يوليو 2020.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار 8 إلى 687 في الأسبوع المنتهي في 16 يونيو، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2022.

وقال إدوارد مويا، كبير المحللين في منصة تداول النفط، أواندا، إن أسعار النفط اليوم الاثنين منخفضة أيضًا وسط توقعات بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها، بما في ذلك روسيا، في تحالف أوبك +، سيكافحون للامتثال لحصص الإنتاج.

وقال مويا «تقترح روسنفت أن تركز كبار منتجي النفط على الصادرات وليس الإنتاج» في إشارة إلى تصريحات إيغور سيتشين رئيس شركة روسنفت الروسية الكبرى للطاقة. وفي حديثه في منتدى اقتصادي يوم السبت، قال سيتشين إنه سيكون من المناسب لأوبك + مراقبة أحجام صادرات النفط وكذلك حصص الإنتاج بسبب الأحجام المختلفة للأسواق المحلية لكل دولة.

وفي وقت سابق هذا الشهر، اتفقت أوبك + على تنظيم جديد لإنتاج النفط. كما تعهدت السعودية، أكبر منتج للمجموعة، بإجراء خفض كبير في إنتاجها في يوليو. وأظهر مسح أن المملكة العربية السعودية نفذت بالكامل خفضها المعلن بمقدار 500 ألف برميل في اليوم في مايو، بمتوسط إنتاج يبلغ 10 ملايين برميل في اليوم. وإلى جانب السعودية وروسيا، تعهدت دول أخرى بتخفيضات طوعية تشمل العراق والإمارات والكويت والجزائر وكازاخستان وعمان والغابون.

وأنقرة. وكان إنتاجها ثابتا على أساس شهري عند 4.1 ملايين برميل يوميا في مايو، وفقا للمسح.

وانخفض إنتاج الإمارات العربية المتحدة بمقدار 140 ألف برميل في اليوم، تلتها الكويت بانخفاض 130 ألف برميل في اليوم. وقوبل الانخفاض جزئياً بانتعاش في نيجيريا من 220.000 برميل في اليوم إلى 1.40 مليون برميل في اليوم.

وفي أبريل، كان الإنتاج النيجيري عند أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2022 بعد أن أثر الإضراب الصناعي من نقابة العمال الداخلية في إكسون موبيل على الإنتاج لمدة 10 أيام في منتصف الشهر.

ومع الخفض السعودي الجديد، وافقت المجموعة على سحب نحو 4.6 ملايين برميل يوميًا من السوق في يوليو، بما يعادل 4.6 ٪ من الطلب العالمي البالغ 100 مليون برميل يوميًا. واتفقت أوبك + في اخر اجتماعاتها أيضا على تمديد تخفيضات الإمدادات الحالية للمجموعة البالغة 3.66 ملايين برميل يوميا حتى 2024.

وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط يتراجع حيث تنتظر الأسواق المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة في الصين، وفقًا لبنك الاحتياطي الفيدرالي، وتراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين حيث تنتظر الأسواق المزيد من تخفيضات أسعار الفائدة من الصين، بينما ظلت السياسة النقدية الأميركية في بؤرة الاهتمام قبل الشهادة القادمة من رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول هذا الأسبوع.

وشهدت أسواق النفط الخام جرعة من جني الأرباح بعد تحقيق مكاسب قوية الأسبوع الماضي، حيث ساعدت علامات الطلب القوي على المصافي في الصين على تعويض الإشارات المتشددة إلى حد ما من الاحتياطي الفيدرالي وضعف المؤشرات الاقتصادية من جميع أنحاء العالم.
وتلعب مخاوف النمو في الصين دورها قبل خفض سعر الفائدة الرئيس للقروض، وبينما عالجت مصافي التكرير في الصين أكبر كمية لها من الخام في سنوات حتى مايو، لا تزال المخاوف قائمة بشأن تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في البلاد، مما قد يبقي استهلاك الوقود محدودًا ويؤدي إلى انخفاض الطلب الإجمالي على الخام.

وأصبح قولدمان ساكس، أحدث بنك استثماري رئيس يخفض توقعاته السنوية للنمو في الصين، مشيرًا إلى أن المستويات الحالية للتحفيز في أكبر مستورد للنفط في العالم لن تكون كافية لدعم التعافي الاقتصادي. ويأتي الخفض بعد سلسلة من المؤشرات الاقتصادية الضعيفة من البلاد لشهري أبريل ومايو، وأشار إلى تباطؤ الانتعاش على الرغم من رفع تدابير مكافحة كوفيد.

ومن المتوقع الآن أن تخفض الصين سعر الفائدة الرئيس للقرض الرئيس يوم الثلاثاء بعد خفض أسعار الفائدة قصيرة ومتوسطة الأجل الأسبوع الماضي، حيث تكافح بكين لدعم النمو الاقتصادي، وقدمت تخفيضات أسعار الفائدة بعض الدعم لأسعار النفط.

لكن أسواق النفط أصيبت بخيبة أمل بسبب التقدم الضئيل في المحادثات بين كبار المسؤولين الأميركيين والصينيين بشأن تهدئة التوترات المحتملة بين أكبر اقتصادات العالم. والتقى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين بوزير الخارجية الصيني تشين جانج في نهاية الأسبوع، وهو أول اجتماع لكبار المسؤولين الأميركيين الصينيين منذ خمس سنوات. لكن كلا الحزبين أشار إلى إحراز تقدم ضئيل في إصلاح العلاقات المتوترة، وسط خلافات بشأن تايوان.

ومن المقرر أن يدلي رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بشهادته أمام الكونغرس يوم الأربعاء، حيث تراقب الأسواق أي إشارات أخرى بشأن السياسة النقدية الأميركية. وأبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثابتة الأسبوع الماضي، لكنه توقع رفع سعر الفائدة مرتين أخريين هذا العام مع استمراره في التحرك ضد التضخم.

وأثارت هذه الخطوة هزة في أسواق النفط مع توقع المزيد من الرياح المعاكسة للاقتصاد والطلب من ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية. ومن المقرر أيضًا أن يتحدث عدد كبير من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع، ويقدمون المزيد من الإشارات حول السياسة النقدية.

إلى ذلك أثار اقتراح متأخر لتمديد الدعم لمحطات الفحم حيرة لخطط دول الاتحاد الأوروبي للموافقة يوم الاثنين على إصلاح سوق الكهرباء في الاتحاد، والذي كان يهدف إلى تحويل نظام الكهرباء إلى طاقة أنظف. واجتمع وزراء الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ يوم الاثنين للاتفاق على موقف مشترك بشأن قواعد سوق الطاقة الجديدة في الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى توسيع الطاقة منخفضة الكربون وتجنب تكرار أزمة الطاقة في العام الماضي، عندما تركت أسعار الغاز المرتفعة المستهلكين مع ارتفاع الطاقة. الفواتير.

يهدف الإصلاح المقترح إلى جعل أسعار الطاقة أكثر استقرارًا ويمكن التنبؤ بها، من خلال وضع مصادر الطاقة المتجددة الجديدة المدعومة من الدولة والمحطات النووية منخفضة الكربون في «عقود مقابل الفروقات» بسعر ثابت. ويحتاج الوزراء إلى تحديد تفاصيل مثل كيفية إنفاق أي إيرادات يتم جمعها بواسطة مخططات الدعم هذه.

لكن المحادثات تعقدت بسبب اقتراح متأخر قدمته السويد، التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، للسماح للدول بإطالة أمد دعم آلية القدرة لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، والتي بموجبها يتم الدفع لها للحفاظ على قدرة توليد طاقة كافية في وضع الاستعداد لتجنب انقطاع التيار الكهربائي.

وقالت بولندا -التي قد تطيل مخطط دعمها لمحطات الفحم إلى ما بعد عام 2025 بموجب الاقتراح- الأسبوع الماضي إن الفكرة حظيت بتأييد الأغلبية. لكن دبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي قالوا إن بعض الحكومات تراجعت عن الاقتراح بسبب مخاوف بيئية مخاطرة بإبرام اتفاق بشأن إصلاحات الطاقة الشاملة. وقال دبلوماسي من دول الاتحاد الأوروبي: «نعتقد أن هذا أمر محتمل لكسر الصفقات». والفحم هو الوقود الأحفوري الأكثر انبعاثًا لثاني أكسيد الكربون. ويقول العلماء إن استخدامه يجب أن ينخفض بشدة هذا العقد إذا كان العالم يريد تجنب أشد آثار تغير المناخ.

وتقول بعض دول الاتحاد الأوروبي إنها بحاجة إلى مزيد من المرونة في مدى سرعة خروجها من الوقود ودعم الصناعات الجديدة في المجتمعات التي اعتمدت منذ فترة طويلة على وظائف قطاع الفحم. وتحصل بولندا على نحو 70 ٪ من طاقتها من الفحم.

وقال مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي إن ثغرة الفحم لن يسمح بها إلا «في ظل ظروف محددة للغاية». وقال المسؤول إنهم يتوقعون أن يوافق الوزراء على إصلاحات سوق الكهرباء - لكن لم يتضح ما إذا كان اقتطاع الفحم سيدخل الاتفاق النهائي.

وقال الاقتراح إن آليات السعة المعمول بها قبل يوليو 2019 يمكن أن تتجنب مؤقتًا حدًا لثاني أكسيد الكربون الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي عادةً على هذه المخططات مما يمكن محطات الفحم من المشاركة إذا فشلت في جذب ما يكفي من المولدات منخفضة الكربون.

وبمجرد موافقة دول الاتحاد الأوروبي على موقفها، يجب عليها التفاوض مع برلمان الاتحاد الأوروبي حول الترقية النهائية لسوق الطاقة، بهدف تمرير القانون قبل انتخابات البرلمان الأوروبي العام المقبل.

المعنويات صعودية رغم انخفاض الأسعار .. هل تواجه سوق النفط عجزا للمعروض؟

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تعد المعنويات في سوق النفط الخام صعودية للغاية ما يزيد من احتمالية تحقيق بعض المكاسب رغم التراجعات التي شهدتها الأسعار في الوقت الراهن بسبب تدهور التوقعات الاقتصادية للصين.

ويرى محللون أن هناك إحساسا إيجابيا بالاتجاه المستقبلي للسوق مع توقعات بارتفاع الطلب.

وتشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب الصيني على الخام رغم التعثر سجل في نيسان (أبريل) أعلى مستوى جديد على الإطلاق بينما ارتفع معدل إنتاجية المصافي في أكبر اقتصاد في آسيا بنسبة 15.4 في المائة في أيار (مايو) وهو ثاني أعلى مستوى على الإطلاق.

وقال لـ»الاقتصادية» محللون نفطيون إنه رغم التوقعات بوجود عجز يلوح في الأفق في سوق النفط إلا أن الأسعار ظلت منخفضة، مشيرين إلى توقعات شركة «ريستاد إنرجي» بأن تواجه سوق النفط عجزا كبيرا بمتوسط 2.4 مليون برميل يوميا للفترة المتبقية من العام الجاري.

وأوضح المحللون أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة بشكل واسع وغالب على السوق النفطية خاصة الطلب المتأخر والعرض الأقوى من المتوقع.

وذكروا أن مخاطر الهبوط ما زالت مستمرة في التأثير على السوق وتعود توقعات بعض التقارير الدولية بتعثر محتمل في تحفيز الاقتصاد الصيني وربما انضباط أقل من المتوقع من قبل بعض دول «أوبك+» في الالتزام بتخفيضات الإنتاج.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، إن المخاوف المحيطة بالاقتصاد العالمي تنال من استقرار سوق النفط الخام حيث إن معدلات الفائدة المرتفعة والتضخم أدت إلى التحول نحو الأصول الأكثر أمانا مثل النقد والسندات بسبب مخاوف الركود وعدم اليقين المالي.

ونقل عن محللين في «ريستاد إنرجي» تأكيدهم أنه رغم هذه المخاطر ما زالت السوق بشكل عام واثقة بأن ضغط الأسعار الصعودي الكبير سيتحقق في النصف الثاني من العام الجاري.

من ناحيته، ذكر روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن هناك تساؤلات قوية في أسواق النفط حول حقيقة هشاشة التعافي الاقتصادي الصيني، مبينا أن الحوافز المالية الجديدة من الحكومة الصينية بثت إلى حد ما حالة من التفاؤل في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن انتعاش الاقتصاد الصيني حقيقة راسخة ولكنه أقل من طموحات المعنيين بسوق النفط وهو ما يعني أنه قد لا يشهد الطلب على النفط الخام زخما كبيرا.

من جانبه، توقع ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، بتحطيم الولايات المتحدة رقما قياسيا جديدا في إنتاج النفط هذا العام حيث يبلغ الإنتاج الحالي 12.4 مليون برميل يوميا ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الإنتاج في مناطق النفط الضيق والغاز الصخري.

وأضاف أن الاستثمارات النفطية تواجه صعوبات في الانتعاش مجددا، لافتا إلى انخفاض عدد منصات الحفر ونضوب الآبار التي تم حفرها سابقا ولكن لم تكتمل.

وأشار إلى تزايد القلق مع وصول الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأمريكي إلى أدنى مستوى له منذ عام 1983، معتبرا أن أسعار النفط في النصف الثاني من العام تعتمد إلى حد كبير على القرارات التي تتخذها مجموعة «أوبك+».

بدورها، قالت ديلارا إسماعيلوفا رئيس قسم المؤسسات المالية الدولية في بنك «ريسبابليكا» في أذربيجان، إن الاتحاد الأوروبي حريص على التوصل إلى حل لتجنب ارتفاع الأسعار الطاقة التقليدية في الشتاء المقبل وفي المستقبل بشكل عام ولكن الأعضاء لديهم مواقف مختلفة للغاية حول مصادر الطاقة المختلفة ولكن المؤكد حدوث تغييرات جذرية في خريطة موردي الطاقة منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية.

وذكرت أن التخفيضات الطوعية السعودية في تموز (يوليو) المقبل بنحو مليون برميل يوميا تأتي في إطار رؤية جيدة للتعامل مع توقعات الركود والتباطؤ الاقتصادي العالمي، لافتة إلى سعي «أوبك+» على دعم وحماية العمل المشترك من أجل الوصول إلى سوق نفطية مستقرة ومتوازنة.

وفيما يخص الأسعار، تراجعت العقود الآجلة للنفط الخام نحو 2 في المائة في تعاملات متقلبة أمس وسط توقعات بتباطؤ نمو الطلب على النفط من الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وخيبة آمال الأسواق بسبب مقدار خفض أسعار فائدة الإقراض الرئيسة في الصين.

وبحسب «رويترز»، خسرت العقود الآجلة لمزيج برنت تسليم آب (أغسطس) 1.11 دولار أو 1.5 في المائة مسجلة 74.98 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم تموز (يوليو) 1.66 دولار أو 2.3 في المائة إلى 70.12 دولار في آخر أيام تداوله كعقد أقرب استحقاق أمريكي.

وانخفض خام غرب تكساس الوسيط 2.2 في المائة إلى 70.31 دولار في عقد التسليم في آب (أغسطس)، الذي سيصبح قريبا عقد أقرب استحقاق بالولايات المتحدة.

وخفضت الصين أسعار الفائدة الرئيسة على الإقراض للمرة الأولى في عشرة أشهر لكن بمقدار أقل من المتوقع بلغ عشر نقاط أساس لسعر الإقراض لأجل خمسة أعوام.

وجاء خفض الفائدة بعدما أظهرت بيانات اقتصادية في الآونة الأخيرة أن قطاعي التجزئة والتصنيع في الصين يواجهان صعوبة في الحفاظ على الزخم الذي شهداه في وقت سابق هذا العام.

وقال خبير في وحدة الأبحاث التابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية إن الطلب الصيني على النفط الخام سينمو بمعدل أقل مما كان متوقعا مع تأثر استهلاك البنزين بالإقبال على السيارات الكهربائية.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 76.45 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 75.98 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ثاني ارتفاع على التوالي عقب انخفاض سابق وأن السلة كسبت نحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 72.96 دولار للبرميل.

مستوى قياسي لواردات الصين من الخام الروسي بدعم مصافي التكرير الخاصة

الاقتصادية

أظهرت بيانات حكومية صينية أمس أن واردات النفط من روسيا ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق في أيار (مايو)، مع استمرار مصافي التكرير الخاصة في التهافت على خامي إسبو والأورال الروسيين بأسعار مخفضة وسط العقوبات المفروضة عليهما.

ووفقا لبيانات من الإدارة العامة للجمارك، بلغ إجمالي النفط الوارد من روسيا 9.71 مليون طن متري في مايو، أو 2.29 مليون برميل يوميا. وزادت الشحنات 15.3 في المائة من 1.98 مليون برميل يوميا في الشهر نفسه من العام الماضي.

ويمثل هذا أعلى مستوى على الإطلاق، وزيادة 32.4 في المائة عن الإجمالي في نيسان (أبريل) وهو 1.73 مليون برميل يوميا، بحسب «رويترز».

وجاء جزء كبير من الزيادة الطفيفة في الطلب على الخام الروسي من مصافي التكرير الخاصة في الصين، بما في ذلك شركات كبيرة مثل هنغلي للبتروكيماويات. وتلقت مصفاة الشركة، التي تبلغ طاقتها 400 ألف برميل يوميا وتقع في شمال شرق مدينة داليان، أول شحنة لها من خام الأورال في أوائل مايو وكانت تبلغ 730 ألف برميل، إضافة إلى إجمالي 3.71 مليون برميل من خام إسبو على مدار الشهر، وذلك وفقا لبيانات تتبع السفن.

كما سجلت مصافي التكرير الخاصة الأصغر في إقليم شاندونج الساحلي تحسنا في هوامش أرباحها بسبب شراء شحنات خاضعة للعقوبات من روسيا وإيران وفنزويلا.

وتستخدم المصافي الصينية وسطاء من التجار في عمليات الشحن والتأمين الخاصة بالخام الروسي لتجنب انتهاك العقوبات الغربية. وأظهرت بيانات الجمارك أيضا أن الواردات من ماليزيا بلغت 1.34 مليون برميل يوميا في مايو بزيادة 158.6 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وغالبا ما يتم استغلال ماليزيا نقطة وسيطة للبضائع الخاضعة للعقوبات من إيران وفنزويلا.

وزادت الواردات من الولايات المتحدة إلى أكثر من ثلاثة أمثالها على أساس سنوي إلى 2.22 مليون طن على الرغم من التوتر الجيوسياسي المتفاقم بين البلدين، وذلك بسبب ميزة سعرية قصيرة الأجل عن تلك الواردة من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعد تخفيض «أوبك+» للإنتاج.

وتعد الصين أكبر شريك تجاري لروسيا، مع وصول حجم التجارة بينهما إلى مستوى قياسي العام الماضي بلغ 190 مليار دولار، وفقا لبيانات الجمارك الصينية.

النمو الأخضر في الأمازون يدر 8 مليارات دولار سنويا للاقتصاد البرازيلي بحلول 2050

الاقتصادية

تطمح البرازيل في أن يسهم النمو الأخضر في الأمازون بدر ثمانية مليارات دولار سنويا لاقتصادها بحلول 2050، وتسعى الحكومة إلى جعل غابات الأمازون المطيرة محركا للنمو الاقتصادي المستدام بدل قطع أشجارها.

وبحسب دراسة نشرت أمس، سيتم العمل على هذا الهدف عبر تطوير صناعات مستدامة، وتحديدا توليد الطاقة الشمسية، والتحول إلى الزراعة منخفضة الكربون، يمكن للأمازون أن تسهم في جعل البرازيل قوة اقتصادية صديقة للبيئة، وأن تدر 40 مليار ريال (8.31 مليار دولار) سنويا للاقتصاد الوطني بحلول 2050.

وضعت الدراسة التي أجراها المكتب البرازيلي لمجموعة «وورد ريسورسز إنستيتيوت» واللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ، سيناريوهات عدة للمستقبل الاقتصادي لأكبر غابة مطيرة في العالم، انطلاقا من وضعها الراهن حتى السيناريو الأمثل المتمثل في الإحجام التام عن إزالة الغابات واعتماد النمو الأخضر، بحسب «الفرنسية».

والنمو الأخضر لن يتيح فقط حماية إحدى أهم بالوعات الكربون في العالم، بل سيعزز الاقتصاد من خلال إيجاد 312 ألف وظيفة إضافية خلال العقود الثلاثة المقبلة، مع الحفاظ على مساحة من الغابات تبلغ نحو 810 آلاف كيلومتر مربع، أو استرجاعها.

وقال الخبير الاقتصادي رافاييل فيلتران باربييري من «دابليو آر أي برازيل»، وهو أحد معدي الدراسة الذين يتخطى عددهم الـ100 متخصص: إن «هذا العمل البحثي يظهر أن جعل الأمازون أولوية من شأنه أن يعود بالفائدة على البرازيليين جميعهم»، مضيفا: «إن هذا النموذج الذي سيجعل الأمازون عاملا محفزا لإزالة الكربون من الاقتصاد البرازيلي برمته، هو بلا شك أهم فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ البلاد الحديث».

والدراسة التي تستند إلى تقنيات ونماذج اقتصادية قياسية توصلت إليها مجموعات بحثية مختلفة في البرازيل، وجدت أن 83 في المائة من إنتاج الثروة الحيوانية والمحاصيل والأخشاب وغيرها من المنتجات ذات القيمة المحدودة في الأمازون البرازيلية، جرى تصديرها. وذكرت الدراسة أن المنطقة تعاني عجزا تجاريا يبلغ 114 مليار ريال سنويا (22.96 مليار دولار) مع بقية البرازيل والعالم.

وتعد استثمارات كبيرة بـ2560 مليار ريال إضافية بحلول عام 2050 (نحو 535 مليار دولار)، خطوة ضرورية للتخلي عن هذا النموذج والتحول إلى اقتصاد ذي إنتاجية عالية مع معدلات عمالة مرتفعة وقيمة مضافة عالية.

وأشارت الدراسة إلى أن تكلفة التقاعس عن التحرك ستكون أعلى بمرتين بسبب الأضرار الناجمة عن الظواهر المناخية الحادة وغير ذلك من الآثار الناتجة من التغير المناخي.

اتفاقية قطرية - صينية ثانية طويلة الأمد لتزويد بكين بالغاز الطبيعي

الشرق الأوسط

أعلنت قطر، الثلاثاء، أنها وقعت اتفاقية مع مؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC) لتزويدها بالغاز الطبيعي المسال لمدّة 27 عاماً، في ثاني اتفاقية طويلة الأمد مع الصين في أقلّ من عام.

والصين أكبر زبون للغاز الطبيعي المسال في قطر وواحدة من أكبر مستوردي موارد الطاقة في العالم.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة» وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة سعد بن شريدة الكعبي، خلال مؤتمر صحافي عُقد في الدوحة، إنه بموجب الاتفاق «ستورد قطر 4 ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي من مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي إلى الصين على مدى 27 عاماً».

وأضاف: «هذه ستصبح ثاني اتفاقية بيع وشراء للغاز الطبيعي المسال إلى الصين ضمن مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي».

كانت قطر وقّعت في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، مع شركة النفط الصينية العملاقة «سينوبك»، اتفاقية مماثلة لتزويدها بأربعة ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي لمدة 27 عاماً. واعتبرت الاتفاقية آنذاك «الأطول في تاريخ صناعة الغاز المسال».

وفي أبريل (نيسان)، أصبحت «سينوبك» أول مجموعة آسيوية تحصل على حصة 5 في المائة في مشروع قطر لتوسعة حقل الشمال الشرقي.

وأعلن الكعبي، الثلاثاء، توقيع اتفاقية أخرى لبيع وشراء أسهم تنضم بموجبها مؤسسة البترول الوطنية الصينية «إلى عائلة الغاز الطبيعي المسال في قطر شريكاً في مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي»، أحد جزئَي أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم.

وتعمل قطر على مشروع توسيع حقل الشمال، أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، الذي يمتدّ تحت مياه الخليج حتى الأراضي الإيرانية ويضمّ حوالي 10 في المائة من احتياطات الغاز الطبيعي المعروفة في العالم، بحسب تقديرات شركة «قطر للطاقة».

ويُتوقع أن يساعد المشروع الذي تقدّر قيمته بـ28.75 مليار دولار، قطر في زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 60 في المائة ليصل إلى 126 مليون طن بحلول عام 2027.

وستكون هذه الصفقة، التي كانت صحيفة «فايننشال تايمز» أول من ينشر عنها، ثالث صفقة لشركة قطر للطاقة لتوريد الغاز الطبيعي المسال من مشروع التوسعة إلى مشتر آسيوي.

أسعار النفط تتراجع بعد بيانات صينية متشائمة

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات الثلاثاء، بسبب بيانات صينية متشائمة، حيث خفضت الصين معدلات الفائدة المرجعية على الإقراض أقل من المتوقع، وخفضت مؤسسة البترول الوطنية الصينية توقعاتها بشأن طلب البلاد على النفط في عام 2023، مما يثير مزيداً من المخاوف بشأن توقعات الطلب على النفط في أكبر مستورد للخام في العالم.

انخفض خام برنت 1.9 في المائة إلى 75.12 دولار للبرميل في الساعة 15:17 بتوقيت غرينتش. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم يوليو (تموز) 2.2 في المائة عند إغلاق يوم الجمعة إلى 70.19 دولار. وينتهي عقد يوليو بنهاية تعاملات الثلاثاء. ولم تكن هناك تسوية للخام الأميركي يوم الاثنين بسبب عطلة عامة في الولايات المتحدة.

وخفضت الصين صباح الثلاثاء، 2 من معدلات الإقراض المعيارية - سعر الفائدة الرئيسي للقروض لعام ولخمسة أعوام - بمقدار عشر نقاط أساس لكل منهما. وكان الخفض، وهو الأول في عشرة أشهر، أقل حدة من التوقعات، إذ توقع 50 في المائة من المشاركين في استطلاع لـ«رويترز» خفضاً قدره 15 نقطة أساس على معدل الإقراض لخمس سنوات.

وجاء الخفض بعد أن أظهرت بيانات اقتصادية حديثة أن قطاعي التجزئة والمصانع يكافحان للحفاظ على القوة الدافعة التي تحققت في وقت سابق من العام.

اجتمعت الحكومة الصينية الأسبوع الماضي لمناقشة تدابير لتحفيز النمو الاقتصادي، وخفضت العديد من البنوك الكبرى توقعاتها للنمو الاقتصادي لعام 2023 وسط مخاوف من تعثر التعافي بعد كوفيد - 19.

وقالت «إيه.إن.زد ريسيرش» في مذكرة للعملاء الثلاثاء: «الشك حيال إجراءات التحفيز الصينية أثر على المعنويات».

وعلى الفور خفضت مؤسسة البترول الوطنية الصينية توقعاتها بشأن طلب الصين على النفط في عام 2023، حيث لا يزال التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد مخيباً للآمال.

وقال وانج لينينج، الباحث البارز في مجال النفط بمعهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية، أمام مؤتمر في بكين الثلاثاء، إن من المتوقع أن يرتفع الطلب الصيني على النفط بنسبة 3.5 في المائة ليصل إلى 740 مليون طن، بحسب وكالة بلومبرغ.

وخيبت البيانات الاقتصادية المحبطة آمال المتداولين الذين يراهنون على أن الانتعاش في الصين من شأنه أن يزيد الطلب الصيني على النفط، بعد أن ألغى أكبر مستورد للنفط في العالم سياسة «صفر - كوفيد» في أواخر العام الماضي.

وسجّلت واردات الصين من النفط الروسي مستوى قياسياً في مايو (أيار) الماضي، منذ غزو روسيا لأوكرانيا في 24 فبراير (شباط) 2022، وفقاً لأرقام رسمية صادرة عن الجمارك الصينية الثلاثاء.

وعلى صعيد الإمدادات، سجلت صادرات إيران من النفط الخام وإنتاجها النفطي ارتفاعات جديدة في 2023 رغم العقوبات الأميركية.

ومن المقرر أن تزيد روسيا صادراتها من وقود الديزل وزيت الغاز المنقول بحراً هذا الشهر، مما يفوق تخفيضات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، بما في ذلك موسكو نفسها.

وخفض جي.بي مورغان متوسط تقديره لسعر خام برنت إلى 81 دولاراً للبرميل هذا العام من 90 في توقعات سابقة. وقال محللو البنك إن تخفيضات أوبك بلس ليست كافية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالميين، حتى لو مُدّدت إلى 2024.

أكبر منتجة نفط في الصين تخفض توقعاتها للطلب على الخام

اقتصاد الشرق

خفضت شركة البترول الوطنية الصينية (China National Petroleum Corp) توقعاتها بشأن الطلب على النفط في البلاد هذا العام، حيث لا يزال التعافي الاقتصادي بعد كوفيد19- مخيباً للآمال.

من المتوقع أن يرتفع الطلب الصيني ٪3.5 إلى 740 مليون طن، حسبما قال وانغ لينينغ، باحث النفط الأول بمعهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة البترول الوطنية الصينية، خلال مؤتمر في بكين يوم الثلاثاء. وهذا أقل من توقعات مارس بنمو ٪5.1 في 2023.

البيانات الاقتصادية التي جاءت أقل من التوقعات حطمت آمال التجار المراهنين على أن الانتعاش في الصين -بعد أن تخلى أكبر مستورد للنفط في العالم عن سياسة «صفر كوفيد» أواخر العام الماضي- من شأنه أن يقود نمو الطلب. ومع ذلك، من المتوقع أن ترتفع واردات الصين من الخام إلى 540 مليون طن هذا العام، أي بالقرب من الرقم القياسي لعام 2020، كما قال وانغ، الذي يتوقع أن يبلغ الطلب على النفط في البلاد ذروته في 2030.

بنوك عالمية تخفض توقعاتها لنمو اقتصاد الصين بعد بيانات مخيبة

تتوقع شركة البترول الوطنية الصينية، أكبر منتج للنفط والغاز في البلاد، أن يتجاوز الطلب على البنزين مستويات 2019 على الأرجح، في حين أن استخدام الديزل والكيروسين سيكون في حدود ٪5 من الطلب قبل كوفيد19-. وسيصل استخدام وقود النقل إلى ذروته في 2025، إذ سينخفض استخدام الديزل من 177 مليون طن في ذلك العام إلى 133 مليون طن في 2035 مع تحول الشاحنات إلى وقود الهيدروجين.

مصر تستعين بشركة سعودية متخصصة في تصنيع أنابيب النفط والغاز

الطاقة

تستعد مصر للاستعانة بخبرات شركة «أرسيلور ميتال الجبيل» السعودية، المتخصصة في تصنيع أنابيب النفط والغاز، وذلك من خلال دعوتها لتوسعة أنشطتها في البلاد.

والتقى وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا، اليوم الثلاثاء 20 يونيو/حزيران (2023)، وفدًا من الشركة السعودية بقيادة رئيسها التنفيذي غابرييل مونتي، وفق ما جاء في بيان للوزارة، اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتعدّ «أرسيلور ميتال الجبيل» السعودية واحدة من الشركة الرائدة إقليميًا في مجال تصنيع أنابيب النفط والغاز، وهو أحد المجالات التي تهتم بها مصر في الوقت الحالي، مع توجّهها نحو زيادة الإنتاج والتصدير.

تصنيع أنابيب النفط والغاز

بحث وزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا، مع وفد الشركة السعودية، سبل التعاون في مجال توريد المهمات، في ظل رغبة قوية من الشركة لتوسعة أعمالها في مصر.

وأكد أن المناخ الاستثماري الجاذب الذي تتمتع به بلاده حاليًا يحفّز مختلف الشركة العالمية على توسعة عملياتها، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

أوضح الوزير أن منظومة التكامل والترابط التي نجح قطاع النفط المصري بإرسائها في صناعة النفط والغاز بالمنطقة توفر تنوعًا في الإمكانات والخبرات، بما يسهم بسهولة أداء الشركات لعملياتها في المنطقة.

وخلال اللقاء، استعرض الوفد السعودي برنامجًا طموحًا لزيادة القيمة المضافة من عمليات الشركة في مصر، عبر تحقيق أقصى استفادة من القرب الجغرافي بين البلدين، وتوفير خطوط أنابيب النفط والغاز لنقل المقطرات، والمصنّعة من الصلب، وفقًا لمواصفات المعهد الأميركي للنفط.

بالإضافة لذلك، استعرض الوفد توفير خدمات ما بعد البيع، مشيرًا إلى أن الشركة نجحت في الفوز بالمناقصة الأخيرة لشركة بتروبل، وتعمل حاليًا على توريد خطوط الأنابيب مع شركات تابعة لقطاع النفط، وورّدت نحو 47 ألف طن من خطوط الأنابيب منذ عام 2018.

استثمارات النفط والغاز في مصر

تعمل مصر على جذب مزيد من الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز، من خلال اتفاقيات تتيح أعمال التنقيب والاستكشاف من جانب الشركات العالمية والمحلية.

وفي مايو/أيار الماضي، وافقت القاهرة على 6 اتفاقيات للتنقيب عن النفط والغاز، بجانب مشروع للربط الكهربائي مع سكاتيك النرويجية، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وضمّنت مشروعات التنقيب عن النفط والغاز في مصر، مشروع قانون بالترخيص لوزير البترول بالتعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول، وشركة «ترايدنت بتروليوم»، لتعديل اتفاقية الالتزام معها، للتنقيب عن النفط، وتطويره واستغلاله.

كما صرّحت الحكومة للوزير بالتعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول، للتنقيب عن النفط وتنميته واستغلاله في منطقة تنمية أشرفي بخليج السويس، بالإضافة إلى عدّة مشروعات أخرى.

وزير النفط الهندي: نستورد مليون برميل نفط يوميًا من العراق.. ونخطط للمزيد

الطاقة

أكد وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري أن بلاده تسعى إلى زيادة وارداتها من العراق التي تبلغ في حدود مليون برميل نفط يوميًا حاليًا، لرفع إجمالي إمدادات النفط الهندية التي تصل إلى نحو مليار برميل؛ إذ تولي نيودلهي أولوية قصوى لشراكة متعددة الأبعاد وشاملة مع بغداد.

ترأّس «بوري» وفد بلاده في الاجتماع الـ18 للّجنة الهندية العراقية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، مع وفد عراقي برئاسة نائب رئيس الوزراء، وزير النفط العراقي حيان عبدالغني.

وشدد وزير النفط الهندي على أن بلاده هي ثاني أكبر شريك تجاري للعراق، إذ تبلغ التجارة السنوية 37 مليار دولار أميركي، بحسب تصريحاته التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن حسابه الرسمي في تويتر.

وقال بوري: «تُعدّ الهند اليوم ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وثالث أكبر مستهلك للنفط، وثالث أكبر مستهلك لغاز النفط المسال، ورابع أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال، ورابع أكبر شركة تكرير، ورابع أكبر سوق للسيارات في العالم».

وأضاف: «ستستمر الهند في كونها واحدة من أكبر مراكز الطلب على موارد الطاقة».

مذكرة تفاهم للتعاون بين العراق والهند

من جانبه، أكد وزير النفط العراقي حيان عبدالغني أهمية تطوير وتوسيع آفاق التعاون الثنائي مع الهند في جميع المجالات، من بينها المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والتقنية والصحية والزراعية والثقافية وغيرها .

جاء ذلك خلال توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين العراق والهند في جميع المجالات، مع نظيره الهندي وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري في العاصمة الهندية نيودلهي.

وقال حيان عبدالغني، إن بلاده «تعدّ الهند شريكًا تجاريًا مهمًا، وأحد أهم المستوردين للنفط العراقي، تربطنا معهم علاقات تاريخية وصداقة وتعاون متميزة، والهند اليوم تمثّل قوة اقتصادية وصناعية تشهد نموًا متسارعًا»، بحسب ما جاء في بيان صحفي أصدرته وزارة النفط العراقية، وحصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

أكد الوزير حيان عبدالغني حرص البلدين الصديقين على تفعيل وتوسيع آفاق التعاون الثنائي، من خلال تفعيل مذكرة التفاهم التي تضم محاور عدّة، منها التعاون التجاري والمالي والاقتصادي والصناعي والعلمي والصحي والتقني والزراعي والثقافي والقنصلي والطاقي، والتدريب وتبادل الخبرات، وغيرها من المحاور التي تخدم المصالح المشتركة، مرحّبًا بالشركات الهندية الاستثمارية للعمل في العراق وفي جميع المجالات.

من جانبه، قال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري: إن «العلاقات العراقية الهندية تشهد تطورًا كبيرًا»، مؤكدًا عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، وحرص الهند على أن تكون شريكًا تجاريًا مهمًا للعراق.

وأوضح أن نيودلهي تحرص على تعزيز هذه العلاقات في جميع المجالات، مشددًا على رغبة الشركات الهندية الاستثمارية لتنفيذ المشروعات المهمة في العراق.

واردات الهند النفطية

اعتاد العراق أن يكون أكبر مورّد للنفط للهند، لكنه تراجع إلى المركز الثاني، بعد أن كثفت المصافي الهندية مشترياتها من النفط الروسي، الذي يُباع بخصومات كبيرة منذ الحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى فرض عقوبات غربية على موسكو.

فقد ارتفعت حصة روسيا من واردات الهند النفطية إلى 1.67 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان، إذ حصلت على حصة 36٪.

بينما بلغت المشتريات من العراق نحو 810 آلاف برميل يوميًا، بعد أن كانت بغداد أكبر مورّد للنفط لنيودلهي منذ عامي 2017-2018، بحسب البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن منصة «ذي إيكونوميك تايمز» (The Economic Times).

وتراجعت السعودية إلى المركز الثالث، بإمدادات بلغت 670 ألف مليون برميل يوميًا من إجمالي واردات الهند النفطية.

وتقدّمت الإمارات إلى المرتبة الرابعة بنحو 185 ألف برميل يوميًا إلى الهند، متفوقة على الولايات المتحدة التي مدّت الهند بـ119 ألف برميل يوميًا.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- واردات الهند النفطية منذ مارس/آذار 2020 حتى مارس/آذار 2022

أسعار النفط وتداعياتها

في سياقٍ آخر، أشار وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري إلى أن تجّار الوقود في الهند قد يفكرون بخفض أسعار البنزين والديزل في الربع المقبل، إذا ظل الوضع العالمي مستقرًا.

وجاءت تصريحات بوري لمحطة «إن دي تي في» ردًا على سؤال حول ما إذا كان المستهلكون سيستفيدون من استقرار أسعار النفط، بحسب ما نقلته وكالة رويترز.

كان وزير النفط الهندي قد أعرب عن مخاوفه بشأن استمرار تخفيضات أوبك+ لإنتاج النفط، المقدّرة بنحو مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، فضلًا عن خفض طوعي إضافي من قبل عدّة دول أعضاء في تحالف كبار المنتجين.

وحذّر بوري من أن استمرار تخفيضات إنتاج النفط من قبل التحالف قد يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وربما يؤدي إلى الركود، وفق تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن منصة «آرغوس ميديا» (Argus Media).

شكراً